برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية

روما، ١٦ - ٢٠٠١/٥/١٨

# مخططات الإستراتيجيات القطرية

## البند ٤ من جدول الأعمال

***مقدمة للمجلس لينظر فيها***

# مخطط الإستراتيجية القطرية لسريلانكا

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb_public/EB_Home.html)

A

Distribution: GENERAL
**WFP/EB.2/2001/4/3**
2 April 2001
ORIGINAL: ENGLISH

# مذكرة للمجلس التنفيذي

**الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها**

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير عمليات إقليم آسيا وأوروبا الشرقية (OAE): Mr J. Powell رقم الهاتف: 066513-2209

كبير مستشاري الشؤون الإنمائية (OAE): Ms C. Rader رقم الهاتف: 066513-2723

الرجاء الاتصال بمشرف وحدة التوزيع وخدمات الاجتماعات إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2328).

# ملخص


سريلانكا بلد من بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، ويبلغ تعداد سكانها ١٩ مليون نسمة. وقد حققت سريلانكا تقدما كبيرا في مجال التنمية البشرية والاقتصادية. فالاستثمارات الكبيرة في الموارد البشرية، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتحرير الاقتصاد أدت إلى وضع البلد في الفئة المتوسطة للتنمية البشرية، إذ يشغل مؤشر التنمية البشرية فيها المرتبة ٨٤، ويشغل مؤشر التطور في مجال قضايا الجنسين المرتبة ٦٨، ويبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٨٢٠ دولارا. وعلى الرغم من هذا الإنجاز المذهل، لا يزال ربع السكان على الأقل يعانون من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وبين الأسباب الرئيسية لهذا التطور السلبي نجد عاملين. العامل الأول والأكثر بروزا هو النزاع المسلح الذي دار لمدة ١٧ عاما وفرض ضريبة ثقيلة على الأداء الاجتماعي والاقتصادي. والعامل الثاني هو انخفاض فعالية المؤسسات العامة واستراتيجياتها في مواجهة الفقر وانعدام الأمن الغذائي، قياسا بما حققته من نجاح في العقود السابقة.

وما لم تقدم مجموعة الجهات المانحة الموارد والنهج الحافزة والابتكارية، لا يتوقع تحقيق تحسن بالنسبة للفئات الأشد ضعفا. فالمناطق الريفية الأشد فقرا تفتقر إلى البنية الأساسية الاقتصادية والخدمات الاجتماعية الجيدة. كما أن مجتمعات محلية بأكملها سجينة حلقة مفرغة من سوء التغذية والفقر. ويقتصر متوسط الحصة اليومية من الغذاء على مستوى يقل بنسبة ٢٥ في المائة عن المستوى القياسي الذي توصي به منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة وقدره ٢ ١٠٠ سعر حراري للشخص، وتبلغ معدلات سوء التغذية (نقص الوزن) بين الأطفال الصغار ٥٠ في المائة. ويمثل الحد من الفقر من خلال تحسين الحصول على الخدمات الأساسية، وتوفير فرص اقتصادية للفقراء أحد المجالات ذات الأولوية للإطار الحكومي للحد من الفقر في سريلانكا وإطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية.

وتحدد وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها التابعة **للبرنامج** فيما يتعلق بانعدام الأمن الغذائي – خارج منطقة النزاع – أسرا من المزارعين العمال الصغار والهامشيين في ثمان مناطق بوصفهم الأشد احتياجا إلى زيادة المساعدة الغذائية الإنمائية. وانعدام الأمن الغذائي الذي تعاني منه هذه الفئة له بعدان هما: عدم الحصول بشكل كاف على وجبات ملائمة، وسوء استخدام الغذاء بسبب عدم التحلي بالقدر الكافي من التوعية الغذائية، وعدم كفاية الرعاية والممارسات الصحية. ويتصدى **البرنامج** حاليا لحالة الفقر المماثلة أو الأسوأ التي تعاني منها أسر كثيرة في منطقة النزاع، وذلك من خلال عملية ممتدة للإغاثة والإنعاش.

وسيرمي البرنامج القطري ٢٠٠٠-٢٠٠٦ **للبرنامج** إلى تعزيز الأمن الغذائي للأسر الفقيرة، لا سيما الأمهات والأطفال، في المناطق الأشد انعداما للأمن الغذائي في سريلانكا، وإلى تطبيق نهج ابتكارية ربما تعتمدها الحكومة وشركاؤها في التنمية فيما بعد وتوسع نطاق تطبيقها لتشمل أنشطة أخرى للمساعدة الغذائية. ووفقا للقرار ١٩٩٩/م ت-س/٢ للمجلس التنفيذي، يركز **البرنامج** أنشطته الإنمائية على تحقيق

خمسة أهداف. فالبرنامج القطري لسريلانكا سيتصدى للهدفين ١ و٥، وهما: تمكين صغار الأطفال والحوامل والمرضعات من تلبية الاحتياجات التغذوية الخاصة والصحية المرتبطة بالتغذية، وتمكين الأسر التي تعتمد على الموارد الطبيعية المتدهورة في أمنها الغذائي من التحول إلى موارد عيش دائمة. ويقدر أن ١٧٠ ٠٠٠ شخص سيستفيدون سنويا من البرنامج القطري المنفذ في إطار الاستراتيجية المبينة في مخطط الاستراتيجية القطرية هذا. وثمة انشغالان متداخلان يتمثلان في تحقيق المساواة بين الجنسين وحماية البيئة. وتمشيا مع التزامات **البرنامج** تجاه النساء، وفي ضوء الحالة الخاصة بسريلانكا، سيولى اهتمام خاص لمشاركة المرأة في اتخاذ القرار، ووصولها إلى الموارد والسيطرة عليها على قدم المساواة مع الرجل.

وستتمثل المبادئ التي يقوم على أساسها البرنامج القطري فيما يلي: "١" إقامة مزيد من التعاون بين أنشطة المساعدة الغذائية؛ "٢" إقامة شراكات لكفالة تكامل الجهود (لا سيما مع الجهات الشريكة التابعة للأمم المتحدة مثل منظمة رعاية الطفولة (اليونيسيف)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الإيفاد)، والجهات المانحة الثنائية ومتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية المختصة (المنظمات غير الحكومية)؛ "٣" دعم المشاركة المجتمعية في تنفيذ البرنامج ورصده. على أن رصد نتائج البرنامج وقضايا الأمن الغذائي لن يساعد في إدارة البرنامج وتأييده فحسب، ولكنه سيوضح أيضا متى تكون مساعدة **البرنامج** غير لازمة.

## مشروع القرار

أجاز المجلس مخطط الاستراتيجية القطرية لسريلانكا (WFP/EB.2/2001/4/3)، وأذن للأمانة بأن تشرع في صياغة برنامج قطري يأخذ في الاعتبار تعليقات المجلس.

# الأمن الغذائي والفقراء الجوعى

## انعدام الأمن الغذائي على مستوى القطر

١- سريلانكا بلد من بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، ويبلغ تعداد سكانها ١٩ مليون نسمة. وقد حققت سريلانكا تقدما كبيرا في مجال التنمية البشرية والاقتصادية. وأدت سياسات التنمية البشرية، مثل التعليم الابتدائي الشامل، والخدمات الصحية الأساسية، وبرامج شبكات الضمان الاجتماعي، إلى تصنيف سريلانكا في المرتبة ٨٤ من إجمالي ١٧٤ بلدا تم تحليلها في سياق مؤشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البشرية (تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠٠). بل أن معدل وفيات الأطفال فيها، البالغ ١٧ وفاة بين كل ١٠٠٠ مولود حي، يقارب معدل الوفيات في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، البالغ ١٢ وفاة بين كل ١٠٠٠ مولود حي. وإضافة إلى ذلك، فإن مؤشر التطور في مجال قضايا الجنسين فيها، وقدره ٠,٧٢٧، أعلى بكثير من المتوسط (٠,٦٣٠) بالنسبة للبلدان النامية. وهذا يعكس ارتفاع متوسط عمر النساء (٧٦ عاما) قياسا بمتوسط عمر الرجال (٧١ عاما)، وارتفاع معدل قيد البنات (الصفوف ١-١٢)، وقدره ٦٧ في المائة، قياسا بمعدل قيد البنين وقدره ٦٥ في المائة. وتقارن سريلانكا بسائر بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، إذ يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٨٢٠ دولارا.

٢- وعلى الرغم من هذا الميراث من الإنجازات المذهلة، لم تتمكن سريلانكا من تخفيف حدة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية اللذين يعاني منهما جزء كبير من سكانها، إذ يمكن اعتبار ما بين خمس وثلث مجموع السكان (باستثناء المنطقة الشمالية الشرقية المنكوبة بالنزاع) "فقراء"، وذلك باستخدام مؤشر الفقر في الاستهلاك[1]. والأسوأ من ذلك هو أن فترة التسعينات قد شهدت تباطؤا في التقدم في الحد من الفقر واتساعا في التفاوت بين المناطق. وأسهم عاملان رئيسيان بشكل سلبي في الحالة الراهنة، وهما: النزاع المسلح، وزيادة انعدام فعالية المؤسسات العامة واستراتيجياتها في التصدي للفقر وانعدام الأمن الغذائي.

٣- ومنذ عام ١٩٨٣، تسبب النزاع المسلح في الشمال والشرق في إلحاق الضرر وتدمير البنية الأساسية الريفية والحضرية، والأهم من ذلك في ضياع سبل العيش. هذا، وقد تسببت عمليات الهجوم الواسعة النطاق في نزوح أعداد كبيرة في عام ١٩٩٠، وعام ١٩٩٥، وعام ١٩٩٧، وأخيرا في عام ٢٠٠٠. وحتى الآن، تسبب النزاع الدائر في وفاة ٦٢ ٠٠٠ شخص، كما كان له أثر مدمر على الاقتصاد بشكل عام، فضلا عن أنه يستهلك حاليا نحو ٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار سنويا). وهناك نحو مليوني شخص متأثرين مباشرة بالنزاع من خلال التشريد والتدمير الشامل للبنية الأساسية والممتلكات. وتفيد الإحصاءات الحكومية بوجود أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ نازح، وبأن أكثر من ١٧٠ ٠٠٠ شخص من بينهم يعيشون في ما يزيد على ٣٥٠ مركزا للرفاه. أما الأغلبية العظمى فإنها تعيش مع أصدقاء أو أقارب في المناطق الحدودية.

٤- والحكومة هي الطرف الرئيسي المقدم للمساعدة الغوثية، بما في ذلك الغذاء، على الرغم من محدودية مواردها لمساعدة الأشخاص المتضررين بالنزاع على الحصول على سبل عيش مستدامة. هذا بالإضافة إلى أن الحصص الغذائية التي تقدمها غير كافية من الناحية التغذوية حيث إنها لا توفر سوى ١ ٠٤٤ سعرا حراريا للشخص يوميا.

[1] إطار الحد من الفقر في سريلانكا، حكومة سريلانكا، عام ٢٠٠٠.

وبناء على طلب الحكومة، ينفذ **البرنامج** عملية ممتدة للإغاثة والإنعاش لتقديم المساعدة الغذائية لما يزيد على ٠٠٠ ١٠٠ من أكثر الأشخاص المتضررين بالنزاع انعداما للأمن الغذائي. وتعد الحكومة حاليا، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، إطارا واسع القاعدة للإغاثة والترميم والمصالحة لتنسيق الجهود ذات الصلة في المناطق المنكوبة بالنزاع.

٥- وقد باتت المؤسسات العامة واستراتيجياتها للتصدي للفقر وانعدام الأمن الغذائي غير فعالة بشكل متزايد. وتعترف الحكومة بالحاجة الماسة إلى إعادة تحديد الاستراتيجيات للحد من الفقر بجميع أبعاده[٢]. وقد استكملت الحكومة في هذا السياق، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، إطارا للحد من الفقر في سريلانكا. واتساقا مع هذا الإطار، يعترف إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية بأن إعادة السلام والحد من الفقر وتحسين الحكم تنطوي على تحديات وفرص مترابطة ارتباطا وثيقا.

٦- وفي عامي ١٩٩٦/١٩٩٧، كان توفر الغذاء على مستوى القطر يبلغ متوسط يومي قدره ٣٣٧ ٢ سعرا حراريا من الطاقة للفرد. بيد أن متوسط الحصة الغذائية للأسر التي تعيش "تحت حد الفقر الغذائي" لم تكن توفر سوى ٧٠٠ ١ سعر حراري للفرد، وهو ما يقل بنسبة ٢٥ في المائة عن المستوى اليومي الذي توصي به منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة وقدره ١٠٠ ٢ سعر حراري للفرد يوميا[٣].

٧- وقد ساعدت السياسات السابقة سريلانكا على أن تحقق الاكتفاء الذاتي في الأرز، ولكن البلد لا يزال يستورد جزءا كبيرا من احتياجاته من الحبوب. ففي عام ١٩٩٩ (في موسم من أفضل مواسم الحصاد التي شهدها البلد مؤخرا)، غطيت سريلانكا ثلث احتياجاتها من الحبوب من خلال الاستيراد، لا سيما القمح. ولئن كان إسهام قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض من ٤٧ في المائة في عام ١٩٨٨ إلى ٢١ في المائة في عام ١٩٩٩، فإن قطاع الزراعة لا يزال أكبر قطاع للعمالة، إذ يعمل فيه أكثر من ٣٨ في المائة من القوة العاملة[٤].

٨- وتتميز سريلانكا في جنوب آسيا بعدم وجود حالات تذكر بشأن عدم مساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالحصول على الخدمات الصحية أو التعليمية. على أن هذا لا يحجب الآثار المناوئة على المرأة في الأسر الفقيرة من جراء قوى اجتماعية اقتصادية أخرى. فعلى سبيل المثال، تتقاضى النساء في العمل الزراعي العرضي أجرا يوميا يقل بنسبة ٢٥ في المائة عن أجر نظرائهن من الذكور. وعلاوة على ذلك، لا تزال المرأة تواجه عقبات في القيام بأدوار ريادية، وفي الحصول على امتيازات اتخاذ القرار في المنظمات المجتمعية. وهناك أيضا عدد متزايد من الأدلة على أن المرأة تواجه انعدام الأمن البدني من جراء العنف المنزلي.

٩- ولانعدام الأمن الغذائي في سريلانكا بعدان حيويان هما:

- الحصول على الغذاء بشكل غير كاف نتيجة للفقر؛
- سوء استخدام الأغذية بسبب عدم صحة الممارسات التغذوية والرعاية والممارسات الصحية.

١٠- ويميز الإطار الحكومي للحد من الفقر بين شكلين للفقر: "١" حد أدنى من الفقر الغذائي لا يمكن دونه تلبية الاحتياجات الغذائية الاستهلاكية (يندرج في هذه الفئة ٣,٣ مليون شخص خارج منطقة النزاع)؛ "٢" حد أعلى للفقر الاستهلاكي يشمل ١,٢ مليون شخص شديدي التأثر بالتغيرات الموسمية والدورية في الدخل والعمل. ويمكن اعتبار أن

---

[٢] طار الحد من الفقر في سريلانكا، حكومة سريلانكا، عام ٢٠٠٠.
[٣] تقرير عن الأحوال المالية للمستهلك والدراسة الاستقصائية الاجتماعية الاقتصادية، البنك المركزي لسريلانكا، ١٩٩٦/١٩٩٧.
[٤] التقرير السنوي، البنك المركزي السريلانكي، ١٩٩٩.

الأسر التي تعيش دون الحد الأدنى للفقر الغذائي تعاني من انعدام مزمن للأمن الغذائي، أي أن حصولها على الغذاء غير كاف على الدوام. أما المجموعة الثانية من الأسر الفقيرة فيمكن وصفها بأنها تعاني من انعدام مؤقت للأمن الغذائي. وهذه الأسر تحتاج إلى المساعدة والحماية الاجتماعية لتمكينها من التعايش مع الطابع الموسمي للزراعة، ومع الصدمات من قبيل حالات الانكماش الاقتصادي والكوارث الطبيعية.

١١- إن الفقر في سريلانكا له نزعة ريفية متميزة. فتسعون في المائة من الفقراء يعيشون في المناطق الريفية. ويرتبط الفقر إلى حد بعيد بالحيازات الصغيرة، وترتيبات الحيازة غير المأمونة، والبطالة. وتشكل أسر المزارعين العمال الصغار والهامشيين السواد الأعظم من الفقراء. وقد تدهورت مستويات الفقر تدهورا كبيرا في السبعينات والثمانينات، ولكن أحرز تقدم محدود في التسعينات في الحد من الفقر، باستثناء المناطق الحضرية[٥]. ومما كان يثير القلق بدرجة أكبر في ذلك العقد هو استمرار التفاوت بين المناطق وتفاقمه[٦]. وكان التفاوت في انتشار الفقر هائلا على مستوى المناطق، إذ كان يتراوح بين ١٠ في المائة من السكان في منطقة كولومبو و٤٩ في المائة في منطقة مونيراغالا.

١٢- والبعد الثاني والأكثر تعقيدا لانعدام الأمن الغذائي في سريلانكا هو سوء استخدام المغذيات، وهو ما يتجلى في ارتفاع معدلات سوء التغذية بين الأطفال دون سن الخامسة (زهاء ثلث الأطفال يعانون من نقص الوزن، وخمسهم تقريبا يعانون من التقزم، و١٤ في المائة منهم يعانون من الهزال)، ويترتب على ذلك آثار سلبية، غير قابلة للانعكاس بشكل عام، على قدراتهم العقلية والبدنية. ويتسم الأسلوب التغذوي بالبداية المبكرة لسوء التغذية المزمن، ويبدأ التقزم بين ٦ شهور و١٨ شهرا بسبب الفطام المبكر وسوء ممارسات التغذية التكميلية. وتشير الدراسات إلى أن التغذية التكميلية تعطى بوتيرة غير كافية، وبكميات أقل مما ينبغي ورديئة النوعية[٧].

١٣- ومن دواعي القلق، في بلد يتلقى استثمارات كبيرة في رأس المال البشري في قطاعي الصحة والتعليم منذ الخمسينات، ارتفاع معدل نقص الوزن عند الولادة البالغ ١٨ في المائة. كما أن نقص الوزن عند الولادة هو أيضا مؤشر لسوء تغذية الأم. وزيادة الوزن خلال فترة الحمل منخفضة في سريلانكا، إذ تبلغ في المتوسط ٧,٥ كيلو غرام، قياسا بالمتوسط السائد في البلدان المتقدمة وقدره ١٠-١٢ كيلو غراما. وإضافة إلى ذلك، فإن امرأة واحدة من بين كل ثلاث نساء في سريلانكا قصيرة القوام، إذ يقل طولها عن ١٤٨ سم[٨].

١٤- وعلى الرغم من برامج التغذية التكميلية الجارية على الصعيد الوطني، لا يزال نقص المغذيات الدقيقة يشكل مشكلة خطيرة. فزهاء ٦٥ في المائة من الحوامل و ٤٥ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة مصابون بانيميا نقص الحديد[٩]. وتفيد التقارير بأن الإصابة بحالات الغدة الدرقية تتجاوز ٥ في المائة في جميع المناطق (وترتفع في بعض المناطق إلى ٣٠ في المائة)، ويعاني ٣٦ في المائة من الأطفال من نقص فيتامين ألف[١٠].

## المستفيدون

١٥- يمثل المزارعون العمال الصغار والهامشيون في سريلانكا أشد المجموعات السكانية انعداما للأمن الغذائي. وتتسم سبل عيشهم بما يلي:

---

[٥] إطار الحد من الفقر في سريلانكا، حكومة سريلانكا، عام ٢٠٠٠.
[٦] الفرص الضائعة، البنك الدولي، عام ٢٠٠٠.
[٧] الحالة الصحية والتغذوية للبنات في سريلانكا، معهد البحث الطبي، نيويورك: اليونيسيف، ١٩٩٩.
[٨] تقرير حلقة العمل الاستشارية بشان زيادة الوزن خلال فترة الحمل، حكومة سريلانكا/اليونيسيف، ١٩٩٩.
[٩] خطة العمل الوطنية للتغذية، حكومة سريلانكا، ١٩٩٧.
[١٠] إطار الحد من الفقر في سريلانكا، حكومة سريلانكا، عام ٢٠٠٠.

- حيازات صغيرة مقسمة (أي أقل من ٠,٨١ هكتار)، ونظم زراعة بمياه الأمطار؛
- ممارسات ضارة بالبيئة مثل زراعة محاصيل الحريق؛
- عدم كفاية أساليب إنتاج الأغذية؛
- الارتفاع السريع لتكاليف المدخلات، وانخفاض أسعار المنتجات؛
- تقلبات مناخية تطيح بنطاق آليات التصدي الأسرية؛
- محدودية مصادر الدخل البديلة، لا سيما العمل بأجر خارج المزرعة.

١٦- وبشكل عام، ليس بوسع هذه الأسر إلا أن تواجه ٧٥ في المائة فقط من احتياجاتها الدنيا من السعرات الحرارية[١١]؛ فانخفاض قاعدة الموارد لا تتيح لها ما يكفي من السبل لتلبية احتياجات الكفاف. وبالنسبة لمعظم الأسر، تقتصر زراعة الأرز على موسم المطر (أكتوبر/تشرين الأول-فبراير/شباط)، وهو الموسم الرئيسي للمطر. ومع ذلك، فإن المحصول قد لا ينمو بشكل طيب ما لم تخزن المياه خلال موسم المطر لاستخدامها في الري خلال موسم الجفاف. وتعتمد نحو ٤٠ في المائة من الأسر الزراعية على شبكات الري بالخزانات. وعدم المحافظة على البنية الأساسية للري يتسبب في التدهور التدريجي وخفض الإنتاجية. وعندما يحدث ذلك، يتعين على الأسر الاعتماد على مصادر دخل أخرى مثل التعدي على الأراضي والعمل كعمال زراعيين، وهي أنشطة تتأثر بنفس القدر بالأحوال الجوية والاقتصادية المناوئة.

١٧- ويترتب أيضا على قلة توافر المياه الناجمة عن تدهور خزانات الري آثار سلبية على العمل المنزلي للمرأة. وعلاوة على ذلك، فبينما تمثل المرأة أكثر من ثلث العمال الزراعيين في المناطق الريفية، فإنها تستخدم عادة في الأنشطة المبتذلة وذات الأجور المنخفضة. وحتى عندما تؤدي المرأة نفس العمل الذي يقوم به الرجل، فإنها تتقاضى عادة أجرا أقل من الرجل. وهذا يؤثر بدوره تأثيرا سلبيا على الوضع الاقتصادي للأسر التي تعتمد على دخل المرأة.

١٨- وانتشار سوء التغذية مرتفع جدا بين أسر المزارعين العمال الصغار والهامشيين. وتصل معدلات نقص الوزن في المناطق الريفية الأشد فقرا مستويات مرتفعة تصل إلى ٥٠ في المائة[١٢]. وعلاوة على ذلك، فإن ممارسات تغذية الرضع والأطفال متأثرة بدرجة كبيرة بمعتقدات تقليدية غير سليمة. ونظرا لأن هناك علاقة ترابطية بين انخفاض مستويات التحصيل التعليمي والفقر الغذائي، فهناك قلق خطير من انخفاض التنمية العقلية في المستقبل بسبب عدم كفاية التغذية خلال فترة الحمل وفي السنوات الأولى من الحياة. فغالبا ما يتعلم الفقراء حتى المستوى الابتدائي أو الثانوي المتوسط فقط[١٣]. وينطبق هذا على الرجال والنساء على السواء، حيث إن الفجوة بين الجنسين لا تذكر في معدلات القيد أو في معدلات معرفة الكبار للقراءة والكتابة (يبلغ معدل معرفة الإناث للقراءة والكتابة ٩٤ في المائة من معدل الذكور).

١٩- وقد استخدمت وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها التابعة **للبرنامج** مصادر ثانوية للبيانات في تحليلها لانعدام الأمن الغذائي في سريلانكا. وفي تحليلها للانعدام النسبي للأمن الغذائي في المناطق الواقعة خارج منطقة النزاع، أخذت الوحدة في الاعتبار أربعة مؤشرات: الفقر، والاستهلاك الغذائي، وسوء تغذية الأمهات، وسوء تغذية الأطفال. واستخدم مؤشرا الفقر والاستهلاك الغذائي (النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت حد الفقر الغذائي،

---

[١١] إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية لسريلانكا، منظومة الأمم المتحدة، سريلانكا، ٢٠٠٠.
[١٢] الخطة الوطنية للتغذية، حكومة سريلانكا، ١٩٩٧.
[١٣] إطار الحد من الفقر في سريلانكا، حكومة سريلانكا، ٢٠٠٠.

واستهلاك الفرد من خمس السكان الأشد فقرا للسعرات الحرارية) لقياس الحصول على الغذاء[١٤]. وتلقي مؤشرات سوء التغذية الضوء على استخدام الغذاء: استخدم نقص الوزن عند الولادة كمؤشر إضافي لقياس سوء تغذية الأمهات، كما استخدم مؤشر مقارنة الوزن بالعمر لقياس مدى سوء تغذية الأطفال دون سن الخامسة[١٥]. وترد نتائج هذا التحليل في خريطة انعدام الأمن الغذائي الملحقة بالملحق الأول.

# أولويات الحكومة وسياستها لمكافحة الفقر وانعدام الأمن الغذائي

## السياسة العامة

٢٠- تقوم الاستراتيجية الإنمائية للحكومة على دعامتين: "١" مجموعة من سياسات مالية ونقدية وتجارية وهيكلية تدعم استدامة النمو الاقتصادي وخلق الوظائف اللذين يحققهما القطاع الخاص؛ "٢" نظام رفاه اجتماعي لمساعدة الفقراء.

٢١- وكانت نتائج برامج القطاع العام بشأن رفاه الفقراء وانعدام الأمن الغذائي مختلطة حتى الآن. وكما أشير في وثيقة إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية، فإن "٦٠ إلى ٧٠ في المائة منها لم تستمر وكانت محدودة الأثر على الفقراء. وذكرت مجموعة متنوعة من الأسباب لهذا الفشل – والسبب الرئيسي هو عدم مشاركة الناس في تصميم وتنفيذ ورصد هذه البرامج[١٦]".

٢٢- وفي نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠، استكملت الحكومة إطار الحد من الفقر في سريلانكا، المصمم لمكافحة استمرار ارتفاع مستويات الفقر في البلد. واستند هذا الإطار إلى عملية تشاورية واسعة النطاق شملت المجتمع المدني والقطاع الخاص ومجموعة الجهات المانحة والمنظمات الحكومية. وتضم الاستراتيجية ثلاثة عناصر جوهرية: "١" خلق فرص للفقراء للمشاركة في النمو الاقتصادي؛ "٢" دعم نظام الحماية الاجتماعية؛ "٣" تمكين الفقراء وتعزيز الحكم. وستستند جميع الجهود الرامية إلى الحد من الفقر إلى تصميمات محكمة الإعداد، ونهج تشاركية، وبناء المؤسسات بما يكفل استدامتها، وقيام مجموعات المجتمعات الفقيرة بتوجيه المساعدة وإدارتها. وترمي سياسات الاقتصاد الكلي المستقرة (بما في ذلك الإدارة المالية السليمة، ونظام التجارة الخارجية والضرائب لا يميز بين القطاعات والأنشطة، والتشجيع على تنمية القطاع الخاص وإصلاحات سوق العمالة) إلى دعم استراتيجية الحد من الفقر[١٧].

٢٣- ومتابعة لمؤتمر بيكين المعني بالمرأة، وضعت خطة عمل قطرية تحدد تمكين المرأة بوصفه مجالا حاسم الأهمية للتدخل. وتم تحسين الإطار المؤسسي الرامي إلى تعزيز النهوض بالمرأة على مدى العقد الماضي. وفي عام ١٩٩٣، اعتمدت الحكومة ميثاق المرأة، وأنشأت بعد ذلك بعام واحد اللجنة الوطنية للمرأة وكلفتها بمهمة تنفيذ الميثاق. وفي عام ١٩٩٧، أنشئت وزارة مستقلة لشؤون المرأة. وفي إطار التطورات الجديدة، تم تحديد مراكز اتصال معنية بقضايا الجنسين في جميع الوزارات التنفيذية لتنشيط خطة العمل القطرية. بيد أن نقص القدرات التقنية والمالية في المؤسسات

---

[١٤] بيانات مستقاة من إدارة التعداد: دراسة دخل الأسرة ونفقاتها ١٩٩٥/١٩٩٦ (تشكل أحدث البيانات نظرا لأن نتائج الدراسة الاستقصائية لعامي ٢٠٠٠/٢٠٠١ لم تعلن بعد).

[١٥] استمدت بيانات نقص الوزن عند الولادة من الدراسة الديموغرافية والصحية، عام ١٩٩٧، وبيانات الوزن مقارنا بالعمر من برنامج ثريبوشا، عام ٢٠٠٠.

[١٦] إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية لسريلانكا، منظومة الأمم المتحدة، سريلانكا، عام ٢٠٠٠.

[١٧] إطار الحد من الفقر في سريلانكا، حكومة سريلانكا، عام ٢٠٠٠.

الحكومية ذات الصلة قد أعاقت التنفيذ. وتشمل خطة العمل القطرية نفس العناصر التي تغطيها التزامات **البرنامج** تجاه النساء.

## سياسات واستراتيجيات الأمن الغذائي والتغذية

٢٤- يفضل مناقشة نهج سريلانكا إزاء الأمن الغذائي والتغذوي في سياق السياسات القطاعية التي لها تأثير على توفر الأغذية والوصول إليها واستخدامها.

٢٥- وتمثل الاستثمارات التي أجريت في الماضي في تكنولوجيا الري والأرز، إلى جانب سياسات الاقتصاد الحر، الركائز التي يقوم عليها *توفر الغذاء* على مستوى القطر. بيد أنه سرعان ما يتم التوصل إلى الحدود المادية للتوسع في الموارد من الأرض والمياه. ومن ثم فإن استراتيجية الحكومة ترمي إلى تنشيط التنمية الزراعية عن طريق زيادة إنتاجية العمل والأرض وتحسين التسويق. ومن التدابير المحددة المتخذة: توسيع نطاق حقوق الملكية وتعزيزها بهدف تحسين أسواق الأراضي ودعم ترتيبات حيازة الأرض؛ وتوفير التكنولوجيا المحسنة لجميع المزارعين؛ وتجميع وترشيد خدمات الإمداد الحكومية على المستوى المحلي. وستسعى استراتيجية الحكومة أيضا إلى وضع نظام للتجارة الزراعية، يقوم على أساس مستويات يمكن التنبؤ بها للتعريفات، لدعم فعالية التسويق الزراعي. وأخيرا، ستشرك سياسة جديدة لإدارة المياه المزارعين الصغار بشكل مباشر في تنمية الموارد المائية وإدارتها[١٨].

٢٦- إن الحصول *على الغذاء* بالقدر الكافي يرتبط بدخل الناس وبالقوة الشرائية بالنسبة لأسعار الغذاء في الأسواق. وترمي الحكومة إلى ضمان حصول الجميع على الغذاء بثلاثة أساليب أساسية. أولا، سيركز إطار الحد من الفقر على الحلول المستدامة لمشاكل الدخل التي يواجها الفقراء. ثانيا، ستدعم الحكومة في المجتمعات المحلية متاجر تعاونية متعددة الأغراض توفر للمستهلكين في جميع أنحاء البلد البنود الغذائية الأساسية بأسعار في المتناول. ثالثا، ستوفر نظم شبكات الضمان الاجتماعي، لا سيما برنامج الرخاء، منحا نقدية للأسر التي تعيش دون حد الفقر. ويعد برنامج الرخاء أكبر برنامج رفاه في البلد، إذ تبلغ تكلفته أكثر من ١٢٥ مليون دولار (٠,٨ في المائة من الميزانية المركزية)، ويستفيد منه ما مجموعه ٢,١ مليون أسرة. ويدير برنامج الرخاء، إلى جانب إعطاء منح نقدية، مجموعة من برامج الوفورات الإجبارية، وقد أسس مصرف الرخاء المجتمعي، وتصدر الجهود الوطنية لإيجاد عمل للشباب وللتنمية القروية. وتتسم الخطط الحكومية المقبلة لبرنامج الرخاء بتحديد المستفيدين بمزيد من الدقة، وبتركيز مساعدات تحويل الدخل لأشد الفئات فقرا، وزيادة التركيز على توفير التأمين الاجتماعي وغير ذلك من خدمات الأسواق المالية[١٩].

٢٧- وحدد نقص المغذيات الدقيقة، وعدم كفاية تغذية الأمهات والأطفال وممارسات الرعاية الصحية، وعدم كفاية الخدمات الصحية، والبيئة غير الصحية – ويزيد من حدتها عدم كفاية الوجبات الغذائية – على أنها مشاكل رئيسية في استخدام الغذاء في سريلانكا. وهذه المشاكل هي الأسباب الكامنة وراء سوء تغذية الأمهات والأطفال وانعدام الأمن الغذائي بشكل عام. وتستهدف خطة العمل الوطنية الحكومية، وبعد أن سلمت بهذه الأسباب، مكافحة سوء التغذية من خلال سلسلة من الأنشطة مثل التغذية التكميلية، وتحسين الخدمات الصحية، والتوعية الغذائية، ورصد وتدريب شتى الأطراف المعنية.

٢٨- وتنفذ حكومة سريلانكا، من خلال وزارة الصحة، برنامجا لتغذية الأمهات والأطفال. فهي تقدم غذاء تكميليا مخلوطا (*تريبوشا*) من الذرة والصويا واللبن المقشود المجفف وفيتامين ومعادن مخلوطة مسبقا للرضع والأطفال دون

---

[١٨] إطار الحد من الفقر في سريلانكا، حكومة سريلانكا، عام ٢٠٠٠.
[١٩] إطار الحد من الفقر في سريلانكا، حكومة سريلانكا، عام ٢٠٠٠.

سن المدرسة والحوامل والمرضعات في مراكز الرعاية الصحية الأساسية. ويحق لجميع الحوامل والمرضعات في جميع أنحاء البلد أن تتلقى التغذية التكميلية لمدة تصل إلى ستة أشهر. ويتم اختيار الأطفال حتى سن الخامسة على أساس حالة الوزن مقارنا بالعمر. ويستوفي نحو ١,١ مليون شخص شروط الحصول على هذه المساعدة. وتقدر التكاليف بـ ٨ ملايين دولار سنويا. وعلى الرغم من أن البرنامج تكتنفه مشاكل في الإمداد والتوزيع، فإن عدد حالات الوضع قد زاد زيادة كبيرة على مدى العامين الماضيين. ومع ذلك، فإن هذه المساعدة لا تقدم في الواقع إلا إلى ٥٠ في المائة فقط من المستفيدين المستحقين بسبب قيود الإنتاج، كما أن هناك انشغالا إزاء معايير الاختيار المستخدمة وفعالية برنامج التغذية. ووجه النقد على وجه الخصوص لعدم كفاية تكامل البرنامج مع برامج التشجيع على التغذية المجتمعية.

٢٩- ويتصدى برنامجان رئيسيان لرصد التغذية والتوعية التغذوية. فيستهدف عنصر التغذية من مشروع للخدمات الصحية يدعمه البنك الدولي إعادة توجيه برنامج تعزيز نمو المركز الصحي القائم ليصبح برنامجا لتعزيز النمو يعتمد على المجتمعات المحلية. والمعبئون على مستوى المجتمع المحلي مدربون على تقديم التوعية الغذائية ورصد ومراقبة النمو المجتمعي. وتتولى وزارة الصحة تنفيذ البرنامج من خلال أكثر من ٥٠ منظمة غير حكومية في مجتمعات محلية منتقاة في ١٩ منطقة من الـ ٢٥ منطقة في سريلانكا.

٣٠- وبالمثل، تسعى الحكومة إلى تحسين تقديم التوعية الغذائية والصحية في تسع مناطق بالعمل مع البرنامج التشاركي لتحسين التغذية الذي تدعمه منظمة اليونيسيف. وتقوم منظمة اليونيسيف في هذا المشروع بإعداد إطار من المدربين للعمل كخبراء، ويشمل هؤلاء الخبراء موظفين حكوميين من القسم الطبي وإدارة التربية، وموظفي التخطيط، وما إلى ذلك. ويدرب هؤلاء الخبراء متطوعين في كل مجتمع محلي، يتولى كل منهم المسؤولية عن الحالة التغذوية والصحية لنحو ٢٠ أسرة. وقد يوصي المتطوعون أيضا بضم تلك الأسر إلى برنامج الحكومة لتغذية الأمهات والأطفال.

### تدفقات المعونة الغذائية

٣١- تلقت سريلانكا في الماضي كما كبيرا من برامج المعونة الغذائية، لا سيما لتلبية احتياجاتها من القمح. وفي بداية التسعينات، أسهمت المعونة الغذائية بما يقرب من ٤٠ في المائة من مجموع الواردات من الحبوب. وفي نهاية العقد، انخفضت هذه الحصة إلى أقل من ١٠ في المائة. فقد بلغ المتوسط السنوي لتدفق المعونة الغذائية خلال الفترة ١٩٩٧-١٩٩٩ نحو ٨٠ ٠٠٠ طن، يمنح **البرنامج** منها نحو ١٦ في المائة. وفي عام ١٩٩٩، بلغت مساعدة **البرنامج** ١ في المائة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية (بلغ مجموع المنح والقروض المقدمة لسريلانكا ٤١٥ مليون دولار)، ولكن تبلغ هذه النسبة ٦ في المائة من إجمالي المعونة الممنوحة.

## تقييم أداء البرنامج حتى الآن

٣٢- لقد بدأ التعاون بين سريلانكا و**البرنامج** في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٨. وقدم **البرنامج** لسريلانكا منذ ذلك الحين مساعدات غذائية من خلال ٣٢ مشروعا إنمائيا و ٢١ عملية طوارئ وإغاثة ممتدة، بلغ إجمالي قيمتها ما يربو على ١٨٠ مليون دولار (انظر الملحق الثاني). وقدمت المشاريع الدعم لقطاعات الزراعة، وتنمية الأراضي، والإسكان، والحراجة، والتغذية، والمحافظة على المعالم التاريخية. وفي الآونة الأخيرة، وجه **البرنامج** مساعدته الإنمائية نحو قطاع الزراعة، وبالتحديد نحو تحسين الحصول على مياه الري وتوطين الأراضي. وتوفر عملية مستقلة للإغاثة الممتدة والإنعاش المساعدة لإغاثة وإنعاش نحو ١٠٠ ٠٠٠ شخص نازح.

## مساعدات الإغاثة والإنعاش

٣٣- بينما تظل الحكومة المقدم الأساسي للمساعدة الإنسانية للأشخاص المتضررين بالنزاع، فإن **البرنامج** يقدم منذ عام ١٩٩٢ مساعدة غوثية للنازحين المقيمين في مراكز الرفاه التي تديرها الحكومة. وتشمل المرحلة الراهنة من عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش أنشطة للإنعاش تستهدف إيجاد موارد عيش مستدامة للنازحين. وتركز أنشطة الإنعاش على المساعدة في إعادة التوطين، والنقل إلى أماكن أخرى، كما أنها تكمل برنامج الحكومة. وتنهض المرحلة الراهنة أيضا بأعباء التغذية التكميلية لأشد الفئات ضعفا، التي تعاني من حالة تغذوية هشة: الأطفال دون سن الخامسة والحوامل والمرضعات. وتم مؤخرا ربط هذا النشاط الغذائي بالبرنامج التشاركي لتحسين التغذية الذي تدعمه منظمة اليونيسيف.

## المشروعات الرئيسية للري وتوطين الأراضي

٣٤- ركزت الحكومة تركيزا كبيرا منذ وقت طويل على وضع الأرض في إطار مشاريع رئيسية للري بغية تعزيز نظم الزراعة والتوطين. وقد تلقى المشروع الكبير، ماهاولي، الذي يسهم الآن بما يقرب من ربع الإنتاج الوطني للأرز، الجزء الأكبر من المساعدة الإنمائية **للبرنامج**، أي زهاء ٣٠ مليون دولار بين عامي ١٩٧٩ و١٩٩٧. وعلى مر السنوات، ساعدت المعونة الغذائية **للبرنامج** نحو ١٠٠ ٠٠٠ أسرة خلال فترة "عدم كسب الدخل"، التي استثمرت فيها عملها في إعداد أرضها الجديدة.

٣٥- وإحدى السمات الأساسية لمشروعات الري الكبيرة المذكورة هي الاعتماد على الإدارة الحكومية من أعلى لأسفل لعملية اتخاذ القرار. فقد اختارت الحكومة المستوطنين على نطاق الجزيرة ووطنتهم في "أرض بكر"، ولكن دون أن تيسر الترابط الاجتماعي. ونتيجة لذلك كان الشعور بالملكية محدودا وقلت المشاركة المجتمعية في إدارة المياه وصون المشروع. وأدى عدم كفاية الأموال المقدمة من الهيئات الحكومية للصيانة، وعدم الالتزام المجتمعي إلى انخفاض كفاءة كثير من النظم تدريجيا.

٣٦- وقد أخذت الدروس المستفادة من التجارب السابقة في الاعتبار في تصميم مشروع الاستيطان في أودا والاو، الذي يساعد في تنفيذه **البرنامج**، والموافق عليه في مايو/أيار ٢٠٠٠. وفي هذا المشروع يألف المستوطنون منطقة المشروع؛ فبعضهم قد وضع قدمه على أرضها قبل عقدين من الزمن. ويتلقى المستوطنون خلال المرحلة الأولية لإعداد الأرض وبناء المأوى المؤقتة حصصا أسرية من الغذاء مقابل العمل. ويولي المشروع اهتماما خاصا لاحتياجات المستوطنات فيما يتعلق بالتدريب والمشاركة. ويتوقع أن تؤدي مشاركة المرأة في لجان منظمات المزارعين وفي جهود التأييد التي يبذلها **البرنامج** لتقديم حجج مشتركة لملكية الأراضي، إلى تعزيز دور المرأة في اتخاذ القرار في المجتمعات المحلية، وإلى وصولها إلى الموارد والسيطرة عليها.

## مشروعات الري البسيطة

٣٧- منذ بداية التسعينات، حول **البرنامج** مناط تركيزه نحو إصلاح المشروعات البسيطة للري بالخزانات. وتم إصلاح أكثر من ١ ٠٠٠ نظام في إطار المشاريع التي يساعد في تنفيذها **البرنامج**. وينفذ المشروع الجاري في ١٧ منطقة من مناطق البلد الـ ٢٥. وقد قدمت منظمات المزارعين في هذا المشروع اقتراحات بمشروعات إلى إدارة الخدمات الزراعية، التي تختار بعد ذلك المشروعات على أساس إمكانية تنفيذ الإمكانات الزراعية للمشروع.

٣٨- وخلصت بعثة تقييم أوفدها **البرنامج**/منظمة الأغذية والزراعة في مايو/أيار ١٩٩٩ إلى أن النوعية التقنية لأعمال الإصلاح في سريلانكا جيدة بشكل عام، وأن الآثار المباشرة على الإنتاج الزراعي للمجتمعات المحلية كبيرة. وبعد

كفالة توفر المياه، زادت كثافة الزراعة وغلة الأرز، وأصبح بوسع كثير من المزارعين حصاد محصول ثان خلال موسم الجفاف (مارس/آذار – أغسطس/آب). هذا، وقد تحسن توفر الغذاء للأسر، كما زاد الدخل، الذي يعود بالفائدة على الرجال والنساء على السواء.

٣٩- بيد أن هناك مجالا لزيادة تحسين مشاركة المجتمعات المحلية في صيانة نظم الري، واشتراك المرأة في اتخاذ القرار. فمنظمات المزارعين المعنية بإصلاح مشروعات الري البسيطة وإدارتها لم تباشر عملها بفعالية تامة نتيجة لعدم كفاية المشاركة في التخطيط والتنفيذ. وتندرج أنشطة التنمية المجتمعية، وبناء المؤسسات، وتدريب المزارعين في نطاق سلطة إدارة الخدمات الزراعية، وهي محدودة القدرة فيما يتعلق بتغطية كافة احتياجات المزارعين التدريبية.

### قضايا متداخلة

٤٠- ترجع فعالية تكاليف أنشطة المعونة الغذائية في سريلانكا إلى عاملين: "١" نزوع أسعار الأغذية الدولية إلى أن تكون أقل من أسعار الأغذية المحلية؛ "٢" تكاليف الإمدادات منخفضة نسبيا بسبب قصر المسافات اللازم قطعها لنقل الموارد وجودة البنية الأساسية للنقل. ولذا، فإن القيمة المحلية لحصص الغذاء مقابل العمل تتجاوز تكاليف شرائها وتسليمها.

٤١- تمثل المرأة ٥٥ في المائة من القوة العاملة المشاركة في أعمال إصلاح الخزانات. غير أن نسبة النساء المشاركات أعلى من ذلك نظرا لأن نظم الغذاء مقابل العمل توفر فرصا مجزية للنساء في مناطق أقرب إلى قراهن. ومع ذلك، فإن النساء لا تمثل سوى ٣٠ في المائة من أعضاء منظمات المزارعين. وعلى الرغم من أن النساء يحضرن عادة في الاجتماعات، فإن كثيرا منهن لا يشاركن في الأعمال بنشاط، ويعزى ذلك جزئيا إلى أن التقاليد تقضي بألا تتكلم المرأة في الاجتماعات العامة. وطلب **البرنامج** أن يكون عضوان على الأقل من الأعضاء الثمانية للجان التنفيذية لمنظمات المزارعين من النساء لزيادة مشاركتهن في اتخاذ القرار. وإضافة إلى ذلك، فإن قيادة وإدارة الدورات التدريبية التي يقدمها **البرنامج** تركز بشكل خاص على مشاركة المرأة. وعلاوة على ذلك، يوفر رصد المشروع بيانات مفصلة حسب الجنس لتمكين إدارة المشروع من رصد وتنفيذ التزامات **البرنامج** تجاه النساء.

٤٢- وأوضح رصد **البرنامج** لاحتياجات المجتمعات المحلية التي يقدم لها المساعدة، وتحسين فهمه لهذه الاحتياجات، إلى جانب الجهود الدؤوبة التي تبذلها وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها، أن سوء تغذية الأمهات والأطفال مستمر في كثير من المناطق، وذلك حتى مع تحسين دخل الأسرة. وقد استطلع المكتب القطري على مدى العامين الماضيين استراتيجيات مجدية لتكميل المشاريع الجارية بأنشطة من شأنها تحسين الحالة التغذوية للمستفيدين، لا سيما الأطفال الصغار والحوامل والمرضعات.

## التوجه المستقبلي لمساعدات البرنامج

٤٣- يقر إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية المستكمل حديثا بأن اجتماع عوامل النزاع الداخلي المستمر، والفقر، وسوء الحكم يعوق تحقيق تقدم في سريلانكا. وفي إطار الهدف المهيمن المتمثل في تعزيز التنمية البشرية المستدامة، يشير إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية التزام الأمم المتحدة بمساعدة سريلانكا بما يلي:

- تقديم المساعدة الطارئة والإنسانية للمناطق والناس المتضررين بالنزاع، والمساعدة على إعادة سبل العيش الاقتصادية للأشخاص المتضررين، وتقديم الدعم للجهود التي تسهم في إحلال السلام والوئام الاجتماعي؛
- الحد من الفقر من خلال التشجيع على تحسين الحصول على الخدمات الأساسية، وإيجاد فرص اقتصادية للفقراء؛
- دعم إصلاح الحكم الرامي إلى تعزيز التنمية التي محورها الإنسان.

٤٤- ويمثل تحسين الأمن الغذائي الأسري عنصرا أساسيا في الإطار الحكومي للحد من الفقر، وأحد المجالات ذات الأولوية في إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية. وينتظر أن تؤدي المساعدة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة دورا حافزا وداعما في هذه العملية[٢٠].

٤٥- وتكمل عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش التي ينفذها حاليا **البرنامج** جهود الحكومة الرامية إلى تحسين أوضاع الأشخاص المتضررين بالنزاع من خلال المساعدة الغوثية في مراكز الرفاه وأنشطة الإنعاش المحدودة. وفي إطار المرحلة التالية لعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش، يعتزم **البرنامج** توسيع نطاق عنصر الإنعاش، ومتى تسمح الأوضاع الأمنية، مساعدة النازحين في مساعيهم إلى الاستيطان والعيش حياة طبيعية. وتوضح مبادرات إعادة الاستيطان الراهنة أن هناك ما يكفي من الفرص لإيجاد حلول دائمة، مثل التدريب على المهارات للقيام بأنشطة مدرة للدخل، وتوفير البنية الأساسية المجتمعية، ودعم جهود التكامل المجتمعية. كما أن توفير التغذية التكميلية والتوعية التغذوية سيلبي الاحتياجات التغذوية والاحتياجات المتصلة بالصحة للأشخاص الضعفاء الذين طالما عانوا من الحرمان من الخدمات العادية. ونظرا لنطاق التدمير الحاصل، سيستمر البلد في حاجة إلى المساعدة لبعض الوقت، حتى بعد حل النزاع سلميا.

٤٦- وتكملة للأنشطة المقترحة في المناطق المنكوبة بالنزاع، سيركز البرنامج القطري الذي يقترحه **البرنامج** للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ مساعداته الإنمائية على الضعفاء في المناطق الأشد انعداما للأمن الغذائي خارج منطقة النزاع. وسينقسم الهدف الذي يرمي إلى تحقيقه إلى شقين:

- تحسين الأمن الغذائي للأشخاص الضعفاء، لا سيما بالنسبة للأمهات والأطفال، في المناطق الأشد انعداما للأمن الغذائي في سريلانكا؛
- تطبيق نهج جديدة قد تأخذ بها الحكومة وشركاؤها في التنمية فيما بعد وتوسع نطاقها لتطبيقها في أنشطة أخرى للمساعدة الغذائية.

٤٧- ووفقا لقرار المجلس التنفيذي ١٩٩٩/م ت-س/٢، يركز **البرنامج** أنشطته الإنمائية على خمسة أهداف. وسيتصدى البرنامج القطري للهدفين ١ و٥:

- تمكين صغار الأطفال والحوامل والمرضعات من تلبية الاحتياجات التغذوية الخاصة والصحية المرتبطة بالتغذية؛
- تمكين الأسر التي تعتمد على الموارد الطبيعية المتدهورة في أمنها الغذائي من التحول إلى موارد عيش دائمة.

## التوجه نحو الفقراء الذين يعانون من سوء التغذية

٤٨- تحدد وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها التابعة **للبرنامج** أسر المزارعين العمال الصغار والهامشيين، وعلى وجه الخصوص الحوامل والمرضعات وأطفالهن الصغار، على أنها الأكثر احتياجا للمساعدة الغذائية الإنمائية.

[٢٠] إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية لسريلانكا، منظومة الأمم المتحدة، سريلانكا، عام ٢٠٠٠.

ويحدد مؤشر مركب لانعدام الأمن الغذائي (انظر الملحق الأول) ثماني مناطق خارج منطقة النزاع تتركز فيها بأكبر درجة هذه الأسر. وسيركز **البرنامج** مساعدته الإنمائية على هذه المناطق الثمانية، مما يعني زيادة إحكام التوجيه الجغرافي قياسا بالتوجيه الجغرافي للتغطية الحالية لـ ١٧ منطقة.

٤٩- ونظرا لأن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية تتفاوت من منطقة لأخرى، فإن **البرنامج** يبحث حاليا، مع نظرائه الحكوميين، الأمن الغذائي على مستوى الأقسام لأغراض البرمجة. وسيوفر هذا التحليل على مستوى الأقسام الأساس لتوجيه البرنامج داخل المناطق.

٥٠- وسيتصدى البرنامج القطري للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ لأول مرة لمسألة سوء استخدام الغذاء. وفي إطار نشاط جديد لدعم تغذية الأمهات والأطفال، سيكفل توفير الغذاء التكميلي حصول الأطفال والحوامل والمرضعات على المواد الغذائية الكبيرة والدقيقة التي يحتاجونها في مراحل حاسمة الأهمية من حياتهم.

٥١- وستمثل قضايا التمايز بين الجنسين، والحماية البيئية اهتمامات متداخلة في استراتيجية **البرنامج**. وتمشيا مع التزامات **البرنامج** تجاه النساء، وفي ضوء الشواغل المحددة للتمايز بين الجنسين في سريلانكا، سيولى اهتمام خاص لتعزيز مشاركة المرأة في اتخاذ القرار، وحصولها على الموارد والسيطرة عليها على قدم المساواة مع الرجل. وستتضمن أنشطة الغذاء مقابل العمل أنشطة تنشئ سبل عيش مستدامة وتحمي البيئة، مثل إصلاح نظم الري البسيطة، وتطوير أحواض تجميع المياه.

٥٢- وستتمثل المبادئ الأساسية للاستراتيجية القطرية فيما يلي:

- تعزيز التعاون بين أنشطة المساعدة الغذائية؛
- إقامة شراكات لضمان تكامل الجهود (لا سيما مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، مثل منظمة اليونيسيف، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد)، والمانحين الثنائيين، والمنظمات غير الحكومية المختصة)؛
- دعم المشاركة المجتمعية في تنفيذ البرنامج ورصده.

٥٣- ورصد نتائج البرنامج وقضايا الأمن الغذائي لن يساعد **البرنامج** في إدارة البرنامج ودعمه فحسب، ولكنه سيوضح أيضا متى تعد المساعدة التي يقدمها **البرنامج** غير لازمة.

## تحديد المجالات الرئيسية للمساعدة

٥٤- ستقوم استراتيجية المساعدة الإنمائية **للبرنامج** في سريلانكا على أساس أنشطة برنامجين يدعم كل منهما الآخر، ويكملها تقديم الدعم لبرامج المساعدة الغذائية في البلد.

### ⇦ *تعزيز تغذية الأمهات والأطفال*

٥٥- إن نقص الوزن عند الولادة، والتقزم، ونقص وزن الأطفال، تشير كلها إلى عدم كفاية التغذية في مراحل حاسمة من حياة هؤلاء الأطفال وأمهاتهم. وستتصدى التغذية التكميلية للاحتياجات التغذوية المباشرة للأطفال دون سن الثالثة والحوامل والمرضعات.

٥٦- وستقدم أغذية مخلوطة مقواة للحوامل والمرضعات والأطفال من ٦ شهور إلى ٣٦ شهرا. وسيولى اهتمام خاص لإنتاج هذا الغذاء محليا. ويتوقع أن تحول التغذية التكميلية دون نقص الوزن بين الأطفال الصغار (٦ شهور إلى ٣٦ شهرا)، أو أن تحد من انتشاره، وأن تحد من انتشار نقص الوزن عند الولادة.

٥٧- واستنادا إلى المبادرات المجتمعية المستمرة، مثل البرنامج التشاركي لتحسين التغذية الذي تدعمه منظمة اليونيسيف، سترصد المجتمعات المحلية نمو الأطفال في ظل الإشراف العام لموظفي الصحة، وفي المقام الأول قابلة الصحة العامة، في أقرب عيادة صحية للأمهات والأطفال. وسينقل الميسرون في المجتمعات المحلية رسائل تغذوية إلى المجتمعات المحلية، وسيعبئون تلك المجتمعات وسيشركونها في أنشطة تحسين التغذية، لا سيما تحسين التغذية خلال فترة الحمل والرضاعة، وممارسات التغذية التكميلية.

٥٨- وستقدم مساعدة **البرنامج** للبرنامج الوطني الجاري للتغذية التكميلية في المناطق التي حددت بوصفها أشد المناطق انعداما للأمن الغذائي، وداخل هذه المناطق في أقسام تشهد مستويات مرتفعة للفقر، ويتوقع أن تنجح فيها أنشطة من قبيل البرنامج التشاركي لتحسين التغذية، أو أنشطة مماثلة أخرى مثل الأنشطة التي يدعمها البنك الدولي (انظر الخريطة الواردة في الملحق الأول). وسينصب التركيز على تعزيز قدرة الحكومة على تحسين توجيه وتنفيذ برنامج التغذية التكميلية الذي يشمل تطوير وإنشاء نظام رصد مجتمعي وتشاركي ناجح، بالتعاون مع شركاء تنفيذيين آخرين.

٥٩- وسيتمثل مجال آخر للاهتمام الخاص في القيمة الغذائية لحصة التغذية التكميلية، وفعاليتها الاقتصادية. فبرنامج التغذية التكميلية مكلف نسبيا، وتقل قيمته الغذائية بشكل كبير، حسبما يوزع حاليا، عن المستويات الدنيا الموصى بها من حيث المغذيات الدقيقة والطاقة ومحتوى البروتين. وسيدافع **البرنامج**، إلى جانب تقديم أغذية مخلوطة إضافية، عن الفعالية الاقتصادية وزيادة حجم الحصة الغذائية.

٦٠- وستكمل الموارد الغذائية **للبرنامج** الموارد الحكومية، وستساعد الأمهات والأطفال الضعفاء في المناطق التي لم تتلق الدعم الكافي في الماضي. وفي الوقت ذاته، سيوفر النشاط المصمم بصورة مشتركة نموذجا للأنشطة المقبلة للأغذية التكميلية في البلد. وبينما كان ينبغي في بادئ الأمر أن يمثل هذا العنصر نحو ٢٠ في المائة من مجموع موارد برنامج **البرنامج**، يتوقع أن يتضاعف هذا الرقم بحلول عام ٢٠٠٦. ويقدر **البرنامج** أن ما متوسطه ٥٠ ٠٠٠ طفل و٢٠ ٠٠٠ امرأة حامل ومرضعة سيستفيدون من هذه المساعدة سنويا. وهكذا، سيوجه **البرنامج** الانتباه العام إلى هذه الفئات المهمشة، وسيحشد الموارد التي ما كان بوسع هذه الفئات الحصول عليها لولا **البرنامج**.

### ⇦ *تمكين الأسر من التحول إلى موارد عيش دائمة*

٦١- إن زيادة الإنتاجية الزراعية للأرض والعمل هي مفتاح إدرار الدخل وتحقيق الأمن الغذائي لأسر المزارعين العمال الصغار والهامشيين. فسبل عيشهم تعتمد على نظم الري بالخزانات في القرية. وعندما يصيب هذه النظم العطل، فإن الناس يعودون إلى الزراعة بمياه الأمطار الموسمية إلى حد بعيد، وإلى محاصيل الحريق الضارة بالبيئة. وستتمثل استراتيجية **البرنامج** في مساعدة أسر المزارعين العمال الصغار الهامشيين من خلال منظمات المزارعين في إصلاح نظم الري بالخزانات المخربة بالقرى. وسيغطي الدعم بالغذاء مقابل العمل – أساسا خلال الفترة العقيمة من أبريل/نيسان إلى يوليو/تموز – ما يفوت على المزارعين العمال من دخل عندما يستثمرون وقتهم ومواردهم في إصلاح الخزانات وغير ذلك من الأنشطة المجتمعية، بما في ذلك إدارة أحواض المياه وغرس الأشجار. وقد تستخدم أيضا كميات محدودة من المساعدة الغذائية في بضعة أماكن داخل المناطق المستفيدة لدعم توطين المزارعين الهامشيين

و الأسر الزاحفة في مشروعات الري الأساسية، كما هو الحال حاليا بالنسبة لمنطقة أودا والاو. وسيستفيد من هذه المعونة الغذائية نحو ١٠٠ ٠٠٠ شخص في إطار هذا النشاط (٢٠ ٠٠٠ أسرة).

٦٢- وستسهم أعمال إصلاح الخزانات وإدارة أحواض المياه في حماية البيئة. فسيعمل الحصاد المأمون من قطع الأرض المروية، وكذلك زيادة احتياجات العمل للزراعة بالري على الحد من أنشطة محاصيل الحريق والتعدي على الأراضي البكر. وتجري حاليا مناقشات مع مرفق البيئة العالمية/برنامج المنح الصغيرة، اللذين يديرهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لإدراج أنشطة إعادة التشجير وأنشطة أخرى داعمة للبيئة في حافظة الأنشطة التي تختارها المجتمعات المحلية.

٦٣- وكشف مؤخرا تقييم للاحتياجات أجري في قرى مختارة في أربع مناطق أن الأغلبية العظمى من المستفيدين المحتملين، من الرجال والنساء على السواء، يرون أن تحسين الإمداد بمياه الري من أكثر احتياجاتهم الإنمائية إلحاحا. كما أن الأعمال المجتمعية الأخرى، مثل بناء طرق الوصول والتحسينات الزراعية، تمثل اهتمامات رئيسية للرجال، بينما تولي النساء أولوية عالية إلى توفر مياه الشرب. ويفضل التوزيع المباشر للغذاء على الدفع النقدي لأن توزيع الغذاء يؤدي على الأرجح إلى زيادة الاستهلاك الغذائي، خاصة إذا ما تم توزيع الغذاء على النساء مباشرة.

٦٤- وسيتوقف التشكيل النهائي لحافظة الأنشطة على أولويات المجتمعات المحلية وقدرات الشركاء المنفذين. ومع ذلك، يتوقع أن يظل إصلاح نظم الري البسيطة هو النشاط الذي يستهلك الجزء الأعظم من موارد مشروع الغذاء مقابل العمل. وستتولى إدارة الخدمات الزراعية المسؤولية العامة عن التنفيذ التقني لذلك النشاط. وستتولى الشراكات مع الجهات المانحة الأخرى، مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، دعم تمويل المدخلات غير الغذائية والتعبئة المجتمعية.

٦٥- وسيجري التركيز بشكل أكبر على دعم القدرة المجتمعية، وذلك بإشراك المستفيدين في العملية بأكملها، منذ أنشطة تحديد المستفيدين إلى أنشطة التنفيذ والرصد. وستتولى منظمات المزارعين المسؤولية عن توزيع الغذاء والرصد وإدارة الأصول المنشأة. وسيوفر التدريب فيما يتعلق بمسائل التشغيل والصيانة لرؤساء الأفرقة. وسيعمل المنظمون المؤسسيون، الذين تعينهم إدارة الخدمات الزراعية على أساس تعاقدي، على تيسير عملية دعم قدرات المساعدة الذاتية. وسيعمل هؤلاء الأفراد كأطراف حافزة للتغيير، وكوسطاء بين المزارعين والسلطات.

٦٦- وسيولى اهتمام خاص لتعزيز المشاركة النشطة للمرأة في جميع جوانب أنشطة البرنامج. ويتوقع أن تمثل المرأة حوالي ٦٠ في المائة من المشاركين حيث إنها تحبذ أنشطة الغذاء مقابل العمل، التي تمكنها من البقاء بالقرب من بيتها والقيام بمسؤولياتها الأسرية الإضافية. وسيتمثل التحدي في تعزيز دور المرأة في اتخاذ القرار، بما يتناسب مع مستوى مشاركتها المرتفع في العمل. وسيؤيد **البرنامج** مسألة زيادة نسبة النساء بين موظفي الحكومة الميدانيين. وقد أعربت وزارة شؤون المرأة عن اهتمامها بتدريب جميع المدربين (مستوى أقسام الأمانة) والمنظمين المؤسسيين في مجال التمايز بين الجنسين. وعلاوة على ذلك، ستوجه الجهود نحو زيادة عدد النساء في منظمات المزارعين وفي المراكز التنفيذية.

٦٧- إن العمل اليدوي الشاق في الثلاثة شهور الأخيرة من الحمل يمكن أن يؤثر سلبا على صحة الأم والجنين على حد سواء. ولذا، سيسعى **البرنامج** إلى تقديم الدعم للحوامل بإدراجهن في نشاط التغذية التكميلية، وبالاستعاضة عنهن، كلما أمكن، بأحد أفراد الأسرة. وإدراج هؤلاء النساء في برنامج التغذية سيؤدي دورا هاما في زيادة وعيهن بالرعاية الصحية والتغذية للأمهات والأطفال، وفي تزويدهن بالمغذيات اللازمة لهن وللأجنة.

٦٨- وسيكمل نشاط الغذاء مقابل العمل الذي يقدمه **البرنامج** الموارد الحكومية، وسيساعد أسر المزارعين العمال الصغار والهامشيين والمجتمعات المحلية في تحسين قاعدة مواردهم، والحصول على سبل عيش أفضل. وفي الوقت ذاته، سيوفر النظام المعد بصورة مشتركة نموذجا لأنشطة المعونة الغذائية المقبلة في البلد.

## جهود الدعوة

٦٩- سيكون لدور **البرنامج** المؤيد ثلاثة أبعاد. أولا، ستعمل أنشطة البرنامجين التي يدعمها **البرنامج** بموارده المحدودة كنماذج ابتكارية وحافزة لبرامج أوسع نطاقا وطنية وممولة من جهات مانحة. ثانيا، سيكون هناك مجال للحوار السياسي والمشورة بشأن أنواع أخرى من برامج المساعدة الغذائية وبرامج الأمن الغذائي ذات الصلة. ولعل خبرة **البرنامج** في مجال تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها تسهم في تحسين توجيه تحويل الأمن الغذائي ذي الصلة، مثل برنامج الرخاء الجاري. ثالثا، سيؤيد **البرنامج** زيادة برمجة المساعدة الغذائية بما يراعي التمايز بين الجنسين بشكل عام، وزيادة مشاركة المرأة في اتخاذ القرار بشكل خاص. وبالاقتران بمشروع التوطين الجاري في أودا والاو، سيؤيد **البرنامج** تعديل قانون توطين الأراضي بما يكفل إعطاء سند ملكية الأرض للزوجين معا. وعلاوة على ذلك، فإن إيلاء الأولوية لتدريب المرأة ، وجعل مشاركتها في إدارة البرنامج أمرا إلزاميا يتمشيان مع التزامات **البرنامج** تجاه النساء ومع إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية.

## مبادئ ووسائل مساعدات البرنامج

٧٠- إن تعزيز التعاون بين أنشطة المساعدة الغذائية يمثل أحد المبادئ الأساسية للاستراتيجية القطرية **للبرنامج** في سريلانكا. ويؤيد هذا النهج تجربة الماضي التي أثبتت أن أنشطة الغذاء مقابل العمل وحدها لا تكفي للتصدي لمسألة انعدام الأمن الغذائي بمختلف أبعادها. ولذا، سيطبق مفهوم التعاون على نشاطي البرنامج القطري في جميع المناطق التي يستهدفها **البرنامج**. وإضافة إلى ذلك، ستبذل الجهود لضمان وصول البرامج التكميلية التي يمولها الشركاء، مثل البرنامج التشاركي لتحسين التغذية الذي تموله منظمة اليونيسيف، إلى المناطق المحدد أنها أشد المناطق انعداما للأمن الغذائي.

٧١- وسيتفاوض **البرنامج** مع الحكومة للاستعاضة عن الأرز بالقمح، لا سيما في الأعوام التي يتحقق فيها فائض في الإنتاج المحلي للأرز. فخلال السنوات القليلة الماضية، كان استيراد الأرز محدودا جدا، ودعمت الحكومة أسعار دنيا للمزرعة لحماية منتجي الأرز. بيد أن الاحتياجات من القمح تواجه من خلال الاستيراد على وجه الحصر، وتبلغ عادة ما يزيد بكثير على ٥٠٠ ٠٠٠ طن سنويا.

٧٢- ويشمل التصميم المقترح لمساعدات **البرنامج** في المستقبل توثيق علاقات العمل مع الحكومات المحلية. وسينشئ **البرنامج** مكتبين فرعيين في المحافظتين الجنوبية والشمالية المركزية للتمكن من التعامل مباشرة وبكفاءة مع النظراء على الصعيد المحلي. وسينشئ المكتب في المحافظة الشمالية المركزية رابطة بين أنشطة التنمية والإنعاش، حسبما يقترح إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية.

٧٣- وسيولى اهتمام خاص لرصد وتقييم أنشطة البرنامج. وسييسر توفر البيانات بشكل جيد نسبيا، مع تصنيفها حسب الجنس، عملية رصد الفوائد المتأتية من أنشطة المساعدة الغذائية المذكورة. وسيرتبط نشاط الرصد والتقييم ارتباطا وثيقا بالاستيفاء الدوري لمعلومات تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها الخاصة بالبلد.

### الشراكات والبرمجة المشتركة

٧٤- هذه الاستراتيجية هي ثمرة عملية تشاورية مع الحكومة والأطراف المعنية الأخرى. وعقدت سلسلة من حلقات العمل مع الوزارات التنفيذية والأطراف المعنية الرئيسية. وكان المبدأ الاسترشادي هو توجيه الأنشطة التي يساعد في تنفيذها **البرنامج** نحو الناس والمناطق الأشد انعداما للأمن الغذائي. وقد أبرزت المشاورات مع المستفيدين المحتملين ضرورة الأنشطة المقترحة. وتتماشى الاستراتيجية القطرية مع وثيقة إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية التي استكملت بالمشاركة الفعالة **للبرنامج** في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠. وتتفق الدورة البرنامجية **للبرنامج** اتفاقا تاما مع الدورة البرنامجية للحكومة وخطط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة اليونيسيف، لبدء برامجها في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢.

٧٥- وستظل إدارة الخدمات الزراعية هي النظير المنفذ الرئيسي لعنصر الغذاء مقابل العمل على المستوى المركزي. ويتوقع أن تقوم مجالس المقاطعات وأمانات المناطق بدور أكبر في إدارة البرامج على الصعيد دون الوطني. والشريكان الحكوميان المنفذان في عنصر التغذية الجديد هما وزارة الصحة ووزارة تنفيذ الخطة. ووزارة تنفيذ الخطة هي الوزارة الرائدة في مبادرات تعزيز التغذية على المستوى المجتمعي، بينما تتولى وزارة الصحة المسؤولية عن توفير حصص الغذاء التكميلي وإدارة مراكز صحة الأمومة والطفولة.

٧٦- وواصل **البرنامج** بنشاط سياسة لتعزيز الشراكات مع الجهات المانحة الثنائية ومتعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. وبدأ التعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في عام ١٩٩٦، ويوفر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في ظل هذا التعاون التمويل لدعم القدرة التنفيذية على مستوى المناطق لإصلاح النظم القروية للري بالخزانات. وتم التوقيع على اتفاق مع الوكالة الألمانية للأعمال الزراعية ومؤسسة سوالانكا يتعلق بإصلاح خزانات الري، وإعادة التوطين في المنطقة الشمالية الغربية. وسيجري التعاون مع المرفق العالمي للبيئة/برنامج المنح الصغيرة، اللذين يديرهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لدعم الحماية البيئية في حافظة الأنشطة. ويجري البرنامج مناقشات مع الوكالة الألمانية للتعاون التقني بشأن إمكانية التعاون في إصلاح خزانات الري في إطار مشروع الوكالة المتكامل للأمن الغذائي.

٧٧- وسينطوي عنصر البرنامج الداعم لتغذية الأمهات والأطفال على تعاون وثيق مع منظمة اليونيسيف واتحاد منظمات غير حكومية يمولها البنك الدولي. وسيكون توفير **البرنامج** لحصص غذاء تكميلي مشروطا بوجود برنامج على المستوى المحلي لتعزيز التغذية المجتمعية، ترعاه منظمة اليونيسيف أو المنظمات غير الحكومية التي يمولها البنك الدولي.

## المشكلات الرئيسية والمخاطر

٧٨- إن النزاع الدائر في سريلانكا يشيع في كافة أوجه المجتمع. ولذلك، فإن النزاع قضية أساسية وخطرا حقيقيا يجب مراعاته في أي عملية تخطيط استراتيجي. فأي تغيير هام في النزاع سيؤثر على تنفيذ الأنشطة المعانة من **البرنامج:** أي زيادة في حدة النزاع يمكن أن تصرف جهود الحكومة ومواردها الاستثمارية عن تنفيذ أنشطتها الإنمائية. وأي انخفاض في حدة النزاع والتقدم نحو السلام يمكن أن يتطلب تسوية مؤقتة في أولويات البرنامج.

٧٩- والتغييرات المحددة المقترحة في مخطط الاستراتيجية القطرية هذا ، والتي تحتاج إلى الرصد عن كثب هي:

- التركيز على المناطق الأشد انعداما للأمن الغذائي، بدعم شامل من وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها؛
- زيادة الطابع التشاركي للنهج؛
- إقامة شراكات جديدة وهدف الدعوة.

٨٠- ويرجح أن يحد في بادئ الأمر التركيز على المناطق والأقسام الأشد انعداما للأمن الغذائي من القدرة على التنفيذ والاستيعاب لتنفيذ أنشطة المساعدة الغذائية تنفيذا فعالا. ويمكن التخفيف من حدة هذه الحالة من خلال إقامة شراكات جديدة مع وكالات معونة ومنظمات غير حكومية أخرى، وزيادة التركيز على المشاركة المجتمعية. بيد أن إقامة شراكات فعالة عملية مستغرقة للوقت، كما أن البرمجة المجتمعية المنحى ستنطوي على تصميم برنامجي ومتطلبات إدارية أكثر تعقيدا. ومن المحتمل أن تتطلب تكاليف تنفيذ النهج التشاركي بشكل كامل، وإنشاء نظام رصد وتقييم موجه نحو النتائج، مزيدا من النفقات. وأخيرا، فإن بلوغ هدف الدعوة سيتوقف على قبول الحكومة للمبادرات التي يدعمها **البرنامج** كمبادرات تجريبية لأنشطة المساعدة الغذائية الأخرى، وعلى تحديد مؤشرات أداء ملائمة توضح نجاح الأنشطة النموذجية.

٨١- وإذا استمر النمو الاقتصادي الذي تشهده سريلانكا منذ عشر سنوات على نفس المستوى، وإذا نجحت الحكومة في تنفيذ سياستها الرامية إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الريفي عن طريق توفير فرص عمل جديدة في قطاعات غير زراعية، وفي تحسين استراتيجياتها لتنفيذ نظم الرفاه الاجتماعي، حسبما يرد في إطار الحد من الفقر في سريلانكا، فقد لا يكون من الضروري مواصلة المساعدة الإنمائية التي يقدمها **البرنامج** بعد عام ٢٠٠٦.

# الملحق الأول

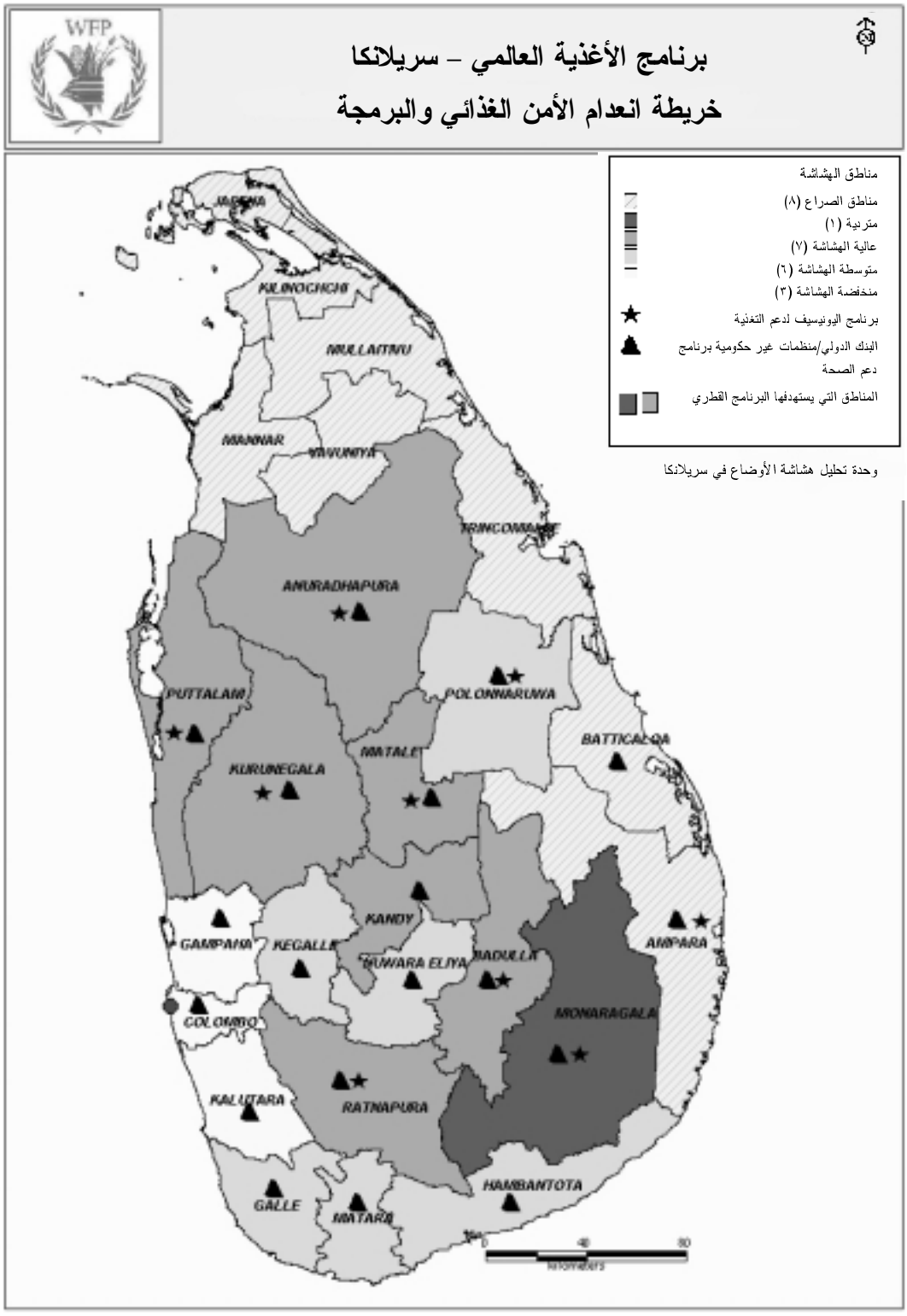


طريقة رسم الحدود في هذه الخريطة لا تعني أي حكم من جـــانب البرنـــامج على الوضع القانوني لأي منطقة أو بلد أو أي إقرار أو قبول بهذه الحدود.

# الملحق الثاني

## مساعدات البرنامج لسريلانكا من عام ١٩٦٨ إلى عام ٢٠٠٠

| نوع المساعدات | القيمة(*) (بملايين الدولارات) | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| **المشاريع الإنمائية** | | |
| التنمية الزراعية | ٣٥,٠ | |
| البنية الأساسية في المجتمعات القروية | ١٥,١ | |
| توطين الأرض | ٤٧,٦ | |
| الحراجة | ٠,٢ | |
| الإسكان | ٠,٩ | |
| التنمية الثقافية | ٦,٢ | |
| التوعية الغذائية | ٠,٦ | |
| قطاع الدواجن | ١,٦ | |
| **المجموع الفرعي** | ١٠٧,٢ | ٦٠ |
| **عمليات الطوارئ** | | |
| المساعدة الغذائية لضحايا الجفاف والفيضانات | ٢٣.١ | |
| المساعدة الغذائية لضحايا كارثة سد كانتال | ٢,٥ | |
| المساعدة الغذائية للأسر النازحة بسبب الحرب الأهلية | ٣,٦ | |
| إعادة توطين الأسر النازحة بسبب الاضطرابات الإثنية | ٢,٧ | |
| تقديم المساعدة للنازحين | ٣١,٩ | |
| **المجموع الفرعي** | ٦٣,٨ | ٣٥ |
| **المشاريع العاجلة** | | |
| برنامج الأعمال الريفية في المناطق المنكوبة بالجفاف | ٨,١ | |
| **المجموع الفرعي** | ٨,١ | ٥ |
| **مجموع المساعدات** | ١٧٩,١ | |

(*) تشير القيمة إلى مشاريع **البرنامج** الموافق عليها حتى ٣١ /١٢/١٩٩٩.

## المشاريع الجارية

| | |
|---|---|
| المشروع ٤٥٢١ (التوسع الأول) "إصلاح شبكات الري الفرعية بإدارة المجتمع المحلي في سريلانكا" (٢٠٠٠/١/١ - ٢٠٠٢/١٢/٣١) | ٦,٧ |
| المشروع ٦١٠٧ "تقديم المساعدة إلى المستوطنين في مشروع أودا والاو" (٢٠٠٠/٦/١- ٢٠٠٢/١٢/٣١) | ١,٠ |
| عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش ٦١٥٢ "مساعدات الإغاثة والإنعاش إلى النازحين في سريلانكا" (٢٠٠٠/١/١-٢٠٠١/١٢/٣١) | ١٣,٠ |
| **المجموع** | ٢٠,٧ |